

كورونا يضاعف الصفقات الخليجية في قطاع الصحة المصري

صفقة «كليوباترا - ألاميدا» تغير موازين القوى في سوق الخدمات الصحية



عززت جاذبية الاستثمار في قطاع الرعاية الصحية في مصر من نشاط صفقات الاندماج والاستحواذ، وفتحت شهية استثمارات خليجية على توسيع نطاق أعمالها واقتناص الفرص، في ظل حاجة السوق المصرية إلى المزيد من الاستثمارات في قطاع الصحة والتي تقدر بنحو 60 مليار دولار خلال العقود الثلاثة المقبلة.

العقاد في مدينة السادس من أكتوبر بغرب القاهرة، ومدينة نصر في شرق القاهرة، والسلام الدولي في القطامية، ومعامل يوني لاب والمركز الألماني لإعادة التأهيل ومجموعة عيادات «طبيبي»، كلها تابعة لمجموعة كليوباترا.

وتتملك هذه المجموعة مستشفيات الملوكه لعدد من المستثمرين الخليجيين ومؤسسات فرنسية وألمانية وهولندية، على الأصول التابعة لمجموعة «الأميدا الإماراتية» للرعاية الصحية في مصر.

وتلقب الصفقة الكثير من موازين السوق، حيث سيرتبط عليها مولد كيان عملاق جديد يستحوذ على نحو 15 في المئة من عدد الأسرة في مستشفيات القطاع الخاص.

وزاد من نشاط سوق الصفقات والاندماجات تدشين مصر لأول منظومة متكاملة للخدمات الصحية من خلال قانون التأمين الصحي الشامل، ويسمح للمواطنين بالحصول على خدمات الرعاية الطبية في مستشفيات القطاع الخاص. ويتم تطبيقه في جميع المحافظات تدريجياً، ما يفتح أفقاً كبيراً للاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع.

ويشجع عدد سكان البلاد الذي يزيد على مئة مليون نسمة، على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية لقطاع الصحة، في ظل حاجة مصر لتأسيس الآلاف من المستشفيات الجديدة، حيث إن الأعداد الحالية لا تزيد على ألفي مستشفى، الأمر الذي يجعل السوق المصرية في مرمى فوائض الأموال التي تبحث عن أفضل عوائد استثمارية.

وقالت مؤسسة التمويل الدولية، وهي الذراع الاستثمارية للبنك الدولي، إن قطاع الرعاية الصحية المصري يحتاج إلى استثمارات بقيمة 60 مليار دولار بحلول عام 2050 لتلبية الطلب المتزايد على الخدمات الطبية.



محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - يهيمن الحديث في قطاع الصحة المصري حالياً على صفقة استحواذ مجموعة مستشفيات كليوباترا الملوكه لعدد من المستثمرين الخليجيين ومؤسسات فرنسية وألمانية وهولندية، على الأصول التابعة لمجموعة «الأميدا الإماراتية» للرعاية الصحية في مصر.



داليا رضا
صفقات جديدة لتلبية
تزايد الطلب على
الرعاية الصحية



حسام عمران
الاستثمارات تقصد
الصحة وشفقة كليوباترا
تستهدف الأثرية

ولضخامة الصفقة هرع جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في مصر إلى إصدار بيان أبدي فيه قلقه وعبر عن ملاحظاته حول صفقة الاستحواذ، خوفاً من ظهور تكتل يسيطر على قطاع الصحة ويتحكم في تسعير الخدمة الصحية.

وتعد الصفقة الجديدة ضمن صفقات الفئة (أ)، أي تجمع كبرى المستشفيات الخاصة التي تقدم خدمة صحية من فئة خمس نجوم في كيان عملاق، تحت شعار كليوباترا.

وعبر صفقة الاستحواذ تصبح مستشفيات السلام الدولي في منطقة المعادي على نيل القاهرة، وقرعي دار

قطاع الصحة يشعل لهيب المنافسة

وتخصص القاهرة نحو 7 مليارات دولار لقطاع الصحة في موازنتها العامة الجديدة بخلاف المبادرات المالية الخاصة بتعزيز قدرات قطاع الصحة لمواجهة كوفيد-19، والتي وصلت إلى نحو مليار دولار منذ اندلاع الجائحة حتى الآن.

ولفت الدكتور رشاد عبده، رئيس المنتدى المصري للدراسات الاقتصادية، إلى أن جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية قد يتصدى للصفقة، إذا رأى أنه يترتب عليها بُعد احتكاري من شأنه التحكم في أسعار خدمات القطاع الصحي، مطالباً بضرورة حماية المواطن من مخاطر الاحتكار في ذلك القطاع الحيوي.

وذكر «العرب»، أن الاستثمارات الخليجية تستهدف قطاع الصحة المصري، بوصفه من أهم القطاعات المربحة باعتبار ارتفاع عدد السكان، ولا يقل ربها عن قطاع العقارات.

وتجهز مؤسسة «سي.دي.سي» للاستثمار المباشر، وهي مملوكة بالكامل للحكومة البريطانية، لتنفيذ أولى صفقاتها في السوق المصرية عبر رصد استثمارات تفوق 100 مليون دولار لإتمام صفقة استحواذ في القطاع الصحي.

وأشار حسام عمران، العضو المنتدب لشركة رويال إنترناشيونال فارما، إلى أن الاستثمارات الخليجية تستهدف دائماً قطاع الصحة في مصر.

وأوضح «العرب»، أن إتمام الصفقة «كليوباترا - ألاميدا» يؤكد جاذبية قطاع الصحة للاستثمارات، لأن الصفقة تستهدف تقديم الخدمة الصحية لفئة الأثرياء فقط.

وحققت مجموعة كليوباترا عائدات في العام الماضي بلغت نحو 130 مليون دولار، فيما حققت ألاميدا حوالي 96 مليون دولار خلال أول تسعة أشهر من نفس العام.

الاستثمار في إنشاء المستشفيات. وشهدت الأسابيع الماضية إعلان عدد من الشركات الأميركية والخليجية عن ضخ استثمارات جديدة في قطاع الصحة.

وكشفت شركة إدارة الاستثمارات كونكور «إنترناشيونال إنفستمننتس» الأميركية ومقرها نيويورك، عن تأسيس شركة لإدارة صندوق متخصص في قطاع الرعاية الصحية بالتعاون مع صندوق مصر السيادي.

وتسعى الشركة الأميركية إلى توسيع نطاق عملها في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، عبر القاهرة، بما يصل رأس المال المبدئي للكيان الجديد نحو 300 مليون دولار.

وتشفت شركة الأهلي كابيتال، وهي الذراع الاستثمارية للبنك الأهلي المصري، أكبر البنوك المصرية، أنها دخلت في مفاوضات لتأسيس شركة للرعاية الطبية مع مستثمرين إماراتيين باستثمارات تصل إلى نحو 150 مليون دولار.

وتوقعت الدكتور داليا رضا الخبيرة في اقتصاديات الصحة، المزيد من الصفقات في قطاع الصحة خلال الفترة المقبلة، وضخ استثمارات في تأسيس المستشفيات من قبل صناديق الاستثمار العاملة بقطاع الصحة لسد فجوة الطلب على الخدمات الصحية.

وأكدت الخبيرة في تصريح لـ«العرب»، أن الاحتكار ليس جريمة، لكن الممارسة الاحتكارية جريمة يعاقب عليها القانون، ما يستلزم وضع ضوابط من جانب جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية وعدم تحكم الكيانات الكبيرة في فرض نظم تسعير تضر بمصلحة المواطن.

وتضع مؤشرات قطاع الصحة المصري فرصة على طاولة المستثمرين، حيث يصل معدل طاقّة الاستيعاب إلى نحو 52 ألفاً و500 مواطن لكل مستشفى، وسرير واحد لكل 736 شخصاً، وهو ما يجعل مصر بحاجة شديدة إلى

مبادرة صندوق دعم المشاريع توقع اتفاقية مع تداول السعودية

مؤسسات القطاع المالي وتطوير السوق المالية السعودية لتحقيق «رؤية المملكة 2030» لتكون سوقاً مالية متقدمة. يذكر أن مبادرة صندوق دعم المشاريع أسست كإحدى مبادرات حزم التحفيز، لدعم استثمارية واستكمال المشاريع برأس مال مبدئي قدره عشرة مليارات ريال سعودي.

ويرتكز الصندوق بدوره على توفير دعم تمويل المشاريع في القطاعات الصحية والتعليمية، والمشاريع الكبرى في التطوير العقاري.

وتتعد الرياض ثورة إصلاحات شاملة لتقليل الاعتماد على عوائد صادرات النفط وإعادة بناء الاقتصاد على أسس مستدامة في إطار «رؤية المملكة 2030».

وخلال السنوات القليلة الماضية كشف صندوق الاستثمارات العامة السعودي أنه سوف يساهم بمبلغ 20 مليار دولار في صندوق مع شركة الاستثمار المباشر الأميركية بلاكستون حجه 40 مليار دولار.

الرياض - وقعت مبادرة صندوق دعم المشاريع الأحد، اتفاقية تعاون مع شركة السوق المالية السعودية (تداول) لتقديم حافز الشركات المدرجة.

ووقع الاتفاقية من جانب وزارة المالية الرئيس التنفيذي للمركز الوطني لإدارة الدين فهد السيف، ومن جانب تداول خالد الحصان المدير التنفيذي للشركة. وتأتي هذه الاتفاقية في إطار

مستهدفات المبادرة من خلال التوسع بالنطاق الإقليمي في المشاريع الصحية والتعليمية والمشاريع الكبرى في التطوير العقاري، بما يساهم في دعم القطاع الخاص لزيادة الناتج المحلي، وإيجاد فرص وظيفية مباشرة وغير مباشرة، ودعم المحتوى المحلي. وتستهدف الاتفاقية أيضاً تشجيع شركات القطاع الخاص على طرح وإدراج أسهمها في السوق المالية، وإحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي الذي يهدف إلى تنمية الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل، من خلال تطوير وتعميق

برنامج أردني لدعم رائدات المشاريع لتخفيف ضغوط كورونا

إلى أعلى مستوياتها القياسية (23.9 في المئة في الربع الثالث 2020)، كما اتسعت معدلات عجز المالية العامة وميزان المدفوعات الخارجية.

وفي وقت سابق أكدت الحكومة الأردنية أن ميزانية العام 2021 ستواصل تنفيذ إصلاحات مالية كبيرة، من بينها استمرار حملة قوية لمكافحة التهريب الضريبي وحصدت هذا العام مئات الملايين من الدينارات المالية العامة للبلاد التي تتعرض لضغوط.

تنفيذ مشروع «دعم رائدات الأعمال»، بمساعدة من الصندوق الكندي لدعم المبادرات المحلية والسفارة الكندية في الأردن

وتظهر المؤشرات الاقتصادية صعوبات كبيرة للاقتصاد، حيث كشفت أحدث البيانات ارتفاع معدل البطالة في الأردن إلى 23.9 في المئة في الربع الثالث من العام الجاري، من 19.1 في الربع المقابل من 2019. وقالت دائرة الإحصاءات العامة (حكومية) في بيان، إن معدل البطالة في الربع الثالث من العام الماضي بلغ بين الذكور 21.2 في المئة، مقابل 33.6 في المئة للإناث. وبلغت نسبة البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (وهي الأفراد المعطلون ممن يحملون مؤهل بكالوريوس فأعلى) نحو 27.7 في المئة.

توعية قانونية ومالية واقتصادية افتراضية عبر الإنترنت حول السياسات والإجراءات والتمويل والتسويق والعقود إضافة إلى الإدارة المالية والموارد البشرية وكيفية التأقلم مع تأثير جائحة كورونا على مشاريعهم.

ويستضيف الملتقى مسؤولين وخبراء من الجهات الحكومية ذات العلاقة، ويعمل على تطوير ونشر مواد تعليمية وإرشادية لتقديم النصائح القانونية والمالية والأدوات والإرشادات لرائدات الأعمال. وتشمل نشاطات المشروع تقديم التدريب الفردي والجماعي من نشاطات مؤهلات ومعتمدات في مجال تطوير الأعمال.

وتسعى الحكومة لتعزيز نموذج التشغيل الذاتي من خلال تقديم حزمة من الحوافز السخية للشباب لتنفيذ مشروعاتهم على أرض الواقع، وسط اتساع تفاؤل الأوساط الاقتصادية بتحقيق أهداف هذه الخطة سريعاً.

والعام الماضي، أطلقت الحكومة مبادرة «انهض»، حيث أعطى البنك المركزي الضوء الأخضر لكافة بنوك البلاد لتمويل المشاريع الخاصة. وحدد المركزي فترة ثلاث سنوات لتقديم التمولات اللازمة لرواد الأعمال وممن لديهم مبادرات خاصة، تنتهي في سبتمبر 2022.

وتستهدف الحكومة القطاعات التنموية والإنتاجية والخدمية والتقنية، التي تحقق مصادر دخل مستدامة وتوفر فرص عمل جديدة وتساعد على تعزيز مؤشرات النمو الضعيفة.

وتركزت جائحة كوفيد-19 - أثاراً سلبية على الاقتصاد، فارتفعت البطالة

أطلق الأردن برنامجاً لدعم السيدات رائدات الأعمال بتمويل من الصندوق الكندي لدعم المبادرات المحلية والسفارة الكندية، حيث يستهدف المشروع توفير التوعية والمواكبة للصيقة لرائدات الأعمال لتمكينهن من الوصول إلى الفرص المالية والأموال المتاحة لدعم المشاريع وتخفيف ضغوط كورونا.

الصغيرة، لتمكينهن من الوصول إلى الفرص المالية والأموال المتاحة لدعم المشاريع والشركات المتضررة من خلال زيادة الوعي القانوني والاقتصادي والمالي لدى رائدات الأعمال وبناء قدراتهن التي تمكنهن من إدارة مشاريعهن والحصول على التمويل المتاح من المؤسسات المانحة لأعمالهن.

وأوضح الملتقى في بيان صحفي الأحد أن المشروع يهدف إلى بناء قدرات رائدات الأعمال، وخاصة صاحبات الأعمال المنزلية



مشاريع نسائية تحاول الإفلات من تداعيات كورونا